مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق
اسم الكاتب: د. عبد الجبار احمد عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/42
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق

الدكتور
عبد الجبار احمد عبد الله(*)

المقدمة:

ليست الديمقراطية وصفة طبية جاهزة او انموذجا تنقلة من بلد لاخر بل هي صيرورة سياسية، اجتماعية، وثقافية.

وحتى تتوافر الديمقراطية فأنه لابد هناك مجموعة اشتراطات بعضها سياسي والاخر اقتصادي وأجتماعي وثقافي. وكذلك لابد من وجود تفاعل ما بين القمة الحاكمة والقاعدة المحكومة، ولا يتحقق هذا التفاعل الا بوجود بعض من المؤسسات الطوعية _ الاستقلالية _ غير الحكومية، الاوهي مؤسسات المجتمع او المنظمات غير الحكومية.

في العراق اصبح التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ حدا فاصلا ما بين اشياء كثيرة ومنها الحد الفاصل ما بين عهدين، عهد الاستبداد والذي غيب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، وما وجد منها فكانت عبارة عن منظمات حكومية تابعة وليست مستقلة، والعهد الذي لم يصبح الحديث فيه عن الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني متاحا فقط بل وممارستة بحرية.

ينصرف هذا البحث لمعالجة مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ومن خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الاول ماهية المجتمع المدني وخصائصه معرجين على بعض تعريفات المجتمع المدني ومحددين خصائص هذا المجتمع. ومتوجهين لمعالجة واقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق في المبحث الثاني وذلك من خلال التركيز على البعد الدستوري ابتداء بالقانون الاساسي لسنة ١٩٢٥وانتهاء بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. وفي المبحث الثالث ذهبنا لتحديد مستقبل هذه المؤسسات من خلال تشخيص انطلاقها بعد نيسان ٢٠٠٣وسبل تفعيل هذه المؤسسات ومؤكدين على بعض المعادلات في هذا الخصوص التي تحدد مستقبل المؤسسات في العراق. واخيرا جاءت

(*) كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

الخاتمة لندون بها الاستنتاجات الرئيسية.

المبحث الاول

ماهية المجتمع المدني وخصائصه

هناك تعريفات عديدة للمجتمع المدني فقد عرفها بعض على انها (كل الابنية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة)[1]

وهي بعض اخر (كل العلاقات والمؤسسات الاجتماعية خارج الدولة او المجتمع السياسي)[2]

او هي كما عرفها اخرون (كل المؤسسات التي تتيح للافراد او التمكن من الخبرات والمنافع دون تدخل او توسط الحكومة)[3].

واذا ما اردنا الاستمرار في ذكر تعريفات المجتمع المدني فأننا سنجد الكثير منها بتنوع الكتاب والباحثين. ولكن ما يهمنا الحديث هنا هو مضمون هذه التعريفات واركانها. وعند معاينة هذا المضمون نجد أن التعريفات الموجودة هنا، وغيرها التي لم نذكرها، تؤكد على سمة اساسية وهي العمل بعيدا عن تدخل الدولة وتوسيطها او تدخل الحكومة او السلطة وسلطاتها.

وليس المقصود بالبعد هنا هو أن تكون هي ضد هذه المؤسسات (الحكومة، السلطة، الدولة) بل هو الابتعاد عن كونها جهازا او فرعا تابعا لها او من ضمنها، او حيازتها طابعها الرسمي، حقيقة البعد يراد به انها مؤسسات غير حكومية او سلطوية.

وما تنطلق منه مؤسسات المجتمع المدني هذه انها ضد الاستبداد والاستبدادية سواء كانت هي صفه لفرد ام لسلطة ام لدولة، ومع الديمقراطية سواء كانت فكرة ام نهجا سياسيا.

ولا يكفي أن توجد مؤسسات معينه حتى نقول عنها انها مطابقة لوصف المجتمع المدني. بل لابد من توافر بعض الخصائص المهمة والتي هي:

- الطوعية
- الاستقلالية
- ارتباطها بالمواطنة وحقوق الانسان
- الا تكون مخترقة من الدولة
- وجود الفرد بوصفة ذاتا حقوقية

والقول بالطوعية فذلك يعني انها تستند في طريق التحرك نحو الديمقراطية على قوى اجتماعية اخرى غير السياسية ولا الحزب الحاكم[4] اما الاستقلالية فتعني تعيين حدود تدخل الدولة التي يجب الا يتعدى عن رعاية القوانين لعمل هذه المؤسسات فضلا عن الاستقلال

المالي، أي تحديد مصادر التمويل وطرائق صرف الموارد وكذلك الاستقلال الاداري والتنظيمي[٥] اما ارتباط المؤسسات بالمواطنة وحقوق الانسان، لانها تقصد تخويل الافراد من مجرد اشياء الى مواطنين في دولة لانها تنطلق من أن الديمقراطية تعني (المشاركة في القرارات التي ستؤثر في حياة الفرد ومصيره)[٦] والمشاركة التي ترمي اليها هذه المؤسسات هي المشاركة المدنية وليس الفئوية، العضوية، العرقية، العشائرية، القبلية. وهي تطمح لتشكيل الدولة الوطنية التي هي المرادف للمجتمع والابتعاد كليا عن (المجتمع الطبيعي العصبوي)[٧]

اما عن اهمية هذه المؤسسات وعلاقتها بالديمقراطية فيمكن تكثيفها في النواحي التالية:

أ. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني يعني اضعاف المسار الديمقراطي وفتح المجال للطروحات الاحادية لكي تشييد الواقع على اختلافها سواء كانت تسلطية او سلطوية او شمولية والتي ستكون النقيض تماما لبناء الديمقراطية.

ب. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني سيؤدي لوجود نمط من الثقافة السلبية اذ قد يؤدي لاشاعة نوط من السلوكيات يستند الى التشكيك بالاخرين وعدم الاعتراف بهم وزيادة الفجوة ما بين الحاكم والمحكوم وجعل المواطن التابع ابدا ودوما للدولة في كل جوانب حياته وليس أن يكون هو الرقيب علها[٨].

ج. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني سيعمق من مشكلة الوحدة الوطنية والاندماج الوطني في الدولة. فمن خلال وجود هذه المؤسسات يمكن تعزيز وقبول فكرة الاختلاف في المجتمعات التي تقف ثقافتها السياسية ضد اشكال التعددية بحسابها مؤدية للانقسامات وأخفاف الصف الواحد. فالاعتراف بالتنوع والاختلاف يجري من خلال كفالة حق الجميع في تنظيم أنفسهم وايجاد الادوات التي تمكنهم من التعبير عن طموحاتهم وامالهم وفي الوقت نفسه تحديث لمجتمع اكثر انسجاما يمكن أن تمثل شكلا للوحدة في التنوع[٩].

واذا اردنا أن نكون دقيقين أكثر فأنه يمكن القول بأن المجتمع المدني هو البيئة الطبيعية ورحم بناء الديمقراطية والنظام السياسي الديمقراطي وكذلك الحال فأن الديمقراطية والنظام السياسي الديمقراطي هو الاطار السياسي الحي لانماء مؤسسات المجتمع المدني.

لانه لا يمكن أن تصور وجود ديمقراطي ما دون مؤسسات مجتمع مدني، وكذلك الا نتصور وجود مؤسسات مجتمع مدني في ظل نظام غير ديمقراطي، لانها تكون مجرد هياكل حكومية وادوات للسلطة ليس الا. واذا ما اردنا أن نبني ديمقراطية مجتمع مدني، فعليا الا نتوقف عند حدود المعادلة النظرية حسب فنقول ايهما اسبق فواجب عليها التقيد بها، فأن كانت بعض المجتمعات قد حققت نظامها السياسي الديمقراطي من خلال مؤسسات المجتمع المدني فذلك جيد وبعضها الاخر حققت مؤسسات المجمع المدني سعيا نحو الديمقراطية فذلك جيد ايضا وما هو اقرب الينا واجب أن تمسك فيه والتساؤل المطروح هو اين هي مؤسسات المجتمع المدني العراقي من فكرة التعريف والخصائص التي ذكرت؟ هذا سنحاول أن نعرفه في المبحث القادم.

المبحث الثاني

واقع مؤسسات المجتمع المدني العراقي:

لعلنا لا نبالغ اذا ما قلنا أن القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ كان اكثر التصاقا وارتباطا بفكرة المجتمع المدني اذ كفلت المادة ١٢ على انه (للعراقيين حرية ابداء الراي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن حدود القانون)[١٠] ولذلك نلاحظ أن التطور السياسي من المؤسسات المجتمع المدني كان سلبيا فبدلا من أن يكون هناك تطوير لهذا الدستور (١٩٢٥) وجدنا قمعا للفكرة أصلا في العهود اللاحقة. وما قبل هذا العهد الجمهوري، نجد أن دستور ١٩٥٨ قد خلا من ذكر مؤسسات المجتمع المدني او الجمعيات او النقابات، باستثناء ما وجدناه في ديباجة الدستور من عبارة ... "ضمان حقوق المواطن"[١١] أما المادة ٣١ من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ فقد كفلت (حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى اسس وطنية مكفولة في حدود القانون)[١٢] أما في دستور ١٩٦٨ فقد أباحت المادة ٣٣)حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى أسس وطنية مكفولة في حدود القانون)[١٣] أما الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ فقد كفلت المادة ٢٦ حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الاحزاب السياسة والنقابات والجمعيات وفق اغراض الدستور وفي حدود القانون . وتعمل الدولة على توفير الاسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي والتقدمي)[١٤]. وهنا طبعا نتحفظ على مصطلح خط الثورة؟ ومن خلال معاينة هاتين المادتين نرى انه رغم سماحها بتأسيس الجمعيات والنقابات الا ان السماح كان مقيدا على أسس وطنية او أن تنسجم مع خط الثورة القومي والتقدمي. وعندما نتساءل عن

الوطنية ومن الذي يحددها فأنها كانت أراء الفرد الواحد وليس المعنى الحقيقي لها عبر ارتباطها بالوطني.

وبعد سقوط النظام الاستبدادي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وباعتماد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية اطارا للعمل السياسي الحكومي العراقي. نجد حصول تطور ايجابي اكثر من ذي قبل، على الصعيد الدستوري، فقد نصت المادة ١٣ الفقرة ج على (أن الحق بحرية الاجتماع السلمي وبحرية الانتماء في جمعيات هو حق مضمون. كما أن الحق بتشكيل النقابات والاحزاب والانضمام اليها وفقا للقانون هو حق مضمون)[١٥].

واذا كانت المادة ٥٦ بفقراتها أ و ب وفي اطار حديثهما عن مجالس المحافظات والحكومة الاتحادية، قد اطلقت على مؤسسات المجتمع المدني "بالمنظمات غير الحكومية"، فأنها في المادة ٢١ أطلقت عليها مؤسسات المجتمع المدني[١٦] ولم تجز للحكومة العراقية الانتقالية أو الحكومات وادارات الاقاليم والمحافظات والبلديات او الادارات المحلية أن تتدخل في حق الشعب العراقي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني سواء كان ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية او بأي شكل أخر.

والتساؤل الذي يطرح هو هل أن هذه النصوص الايجابية الموجودة في القانون هو الذي رسم لمؤسسات المجتمع المدني العراقي بالتطور ام انه كان كاشف لها فقط؟

لو نظرنا لارض الواقع لوجدنا أن غالبية المؤسسات قد ظهرت قبل صدور القانون نفسه وذلك لملء الفراغ السياسي الذي حصل بعد سقوط النظام وبعضها الاخر قد ظهر بعد صدور القانون لذلك فأن وجود هذه المؤسسات على ارض الواقع والذي سبق القانون قد يكون هو المساهم في وجود هذه الايجابية وكذلك الحال فأن وجود حكومة عراقية تؤمن بالديمقراطية هو الذي دفعها لاصدار مواد تتيح لوجود المؤسسات. وهنا نجد أن العلاقة متبادلة وليست أحادية وهذا ما يفرز في ضرورة عدم الركون لمعادلة احادية في بناء الديمقراطية او تكرار نماذج موجودة في بلدان اخرى واهمال واقع الحال في البلد المعني ومنها العراق.

وقياسا بخصائص مؤسسات المجتمع المدني فأن مؤسسات المجتمع المدني العراقية ظهرت بشكل خاص بعد نيسان ٢٠٠٣وهي حقبة غياب الدولة وانهيارها، كمحاولة من اصحابها لسد الفراغ السياسي الذي نشأ بفعل ذلك الانهيار ولذلك فهي كانت أصلا ليست من صنع الحكومة والدولة وكانت بعيدة عن تدخل الدولة ولكنها لم تكن بعيدة عن تدخل الحكومة العراقية الجديدة فيما بعد أن ترسخت قواعدها بتأسيس

مجلس الحكم العراقي في ١٣تموز٢٠٠٣ ومن ثم الحكومة العراقية المؤقتة ٢٨حزيران ٢٠٠٤، وهي أيضا لم تكن بعيدة عن تدخل القوات الامريكية.

كما انها حازت على صفة الطوعية من جهة واللاطوعية من جهة أخرى . فهي كانت طوعية اعتمدت على ارادة القائمين بها ولكن بعضها كان قد تشكل عن طريق الاحزاب السياسية العراقية الجديدة التي تواجدت على الساحة السياسية ولتصبح هذه المؤسسات ملحقا من ملحقات الاحزاب. واستنادا لشروط المواطنة وحقوق الانسان، فأن جميعها أدعت وصلا بها ولكننا نحسب أن لمواصفات المواطنة ابعاداً تتجاوز الاطراف العشائرية والطائفية والمذهبية وحتى السياسية وبمعنى أن يكون الولاء للمبدأ اذ انه وغالبية هذه المؤسسات تأسست أصلا تحت مسميات قد تبتعد عن هذه الاسس حين تكون هويتها دينية معينة او سياسية محددة عراقية أم أمريكية.

أما المواطن الذي أنتسب لهذه المؤسسات فقليل منهم كان انتسابه منطلقا من أصل ديمقراطي حقوقي لكون تلك المؤسسات اصبحت جسرا لاغراض خاصة لابل أن بعض هذه المؤسسات تشكلت وفق قواعد فردية- عائلية بحتة ولذلك ليس المهم وجود هيكل تنظيمي مؤسسي أو طلب تسجيل وترخيص لايجاد مؤسسة مجتمع مدني ولكن في الابتعاد عن الاعتبارات الشخصية والمصلحية ماخلا الصالح العام والمبدأ الديمقراطي.

وعموما فأن القليل من هذه المؤسسات قد حاز على خصائص و مواصفات المجتمع المدني. اذ أن هناك أكثر من ٤٠٠٠ منظمة في العراق الأن الناشط منها كان هو ٣٥ منظمة فقط[١٧]. وهذا الكم الهائل (وهي في ازدياد) شيئ غير طبيعي بالقياس للمدة الزمنية التي ظهرت بها منذ نيسان ٢٠٠٣ وحتى الان ، لانها لم تكن موجودة اصلا قبل هذا التاريخ في الواقع السياسي. ولو قارنا الحالة العراقية بغيرها من الحالات في الوطن العربي لو جدنا انه في مصر يوجد اكبر عدد من الجمعيات الاهلية اذ قدر عددها في عام ١٩٩٢ بـ ١٣.١٣٩ جمعية قياسيا بعدد السكان ٥٦ مليون علما أن مصر شهدت تأسيس أول جمعية للمجتمع المدني في مطلع القرن التاسع عشر[١٨] فالفارق الزمني كبير ما بين اول نشأة لها في مصر والفورة التي حدثت في العراق خلال عشرين شهرا.

المبحث الثالث

مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق:

والحديث عن المستقبل يجب الا يبتعد عن تشخيص واقع المؤسسات على صعيد الانجازات، والتي نقصد بها انجاز تطبيق فكرة

المجتمع المدني وارتباطها بالديمقراطية.

ونرى في هذا الواقع الانجازي ما يلي:

أ- أن الوقت لم يتسع بعد للحديث عن انجازات لهذه المؤسسات على مستوى الاهداف والغايات . فهذه الانجازات تحتاج لتراكم زمني طويل لم يتوافر لها حتى الان (ما بين نيسان ٢٠٠٣ نهاية ٢٠٠٤) فواحدة من اهداف وجود مؤسسات المجتمع المدني هو نقل النشاط السياسي من النشاط السلطوي المرتبط بالسلطة حسب وعلى وفق قاعدة تحكيمية من اعلى الى ادنى، الى النشاط السلطوي المنفتح والمتعدد وعلى وفق قاعدة غير تحكمية تطوعية من ادنى الى اعلى وبالعكس. وهي بذلك ستوجد امكانية أن تتحول الثقافة في المجتمع من ثقافة الخضوع والتبعية. وثقافة السيد المسود وما تفرزه من مظاهر سلبية الى ثقافة مدنية تستند على المساهمة والمشاركة والبعيدة عن اعتبارات عصبوية انانية طائفية او جميعها.

لذلك فمن غير المنطقي القول أن هذه المؤسسات استطاعت أن تنشو ثقافة المجتمع المدني في هذه الحقبة القصيرة. فخطوة المجتمع المدني في العراق لازالت في بدايتها وتحتاج لوقت طويل وجهود عظيمة حتى يتحقق لها غايتها وتتحول من كونها نتاج فورة بسبب الاستبداد السياسي السابق الى ثورة حقيقية لذلك يجب الا نظلم عملها ونقلل من شأنها الجنيني هذا. وجزء من هذا التحول يعتمد على ضرورة أن تبقى المؤسسات في دائرة الطوعية والاستقلالية. ولتحقيق استقلالها هذه فأن جهودها يجب أن تنصب في جادتين الاولى جادة استقلاليتها عن الاحزاب السياسية العراقية المهيمنة على مقدرات العملية السياسية والثانية استقلالها عن سلطة الاداة الامريكية وولاءها فقط للضمير الانساني والدين وما نصت عليه النصوص المتعلقة بهذا الشأن.

ب- من جانب اخر فأن العلاقة الصحيحة ما بين الديمقراطية والمجتمع المدني غير متحققة حتى الان في العراق. قبل نيسان ٢٠٠٣ كانت الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني غائبة عن الواقع السياسي والدستوري. اما بعد هذا التاريخ فأنها قد توافرت ولكن بشكل جنيني وبدائي. فلم نمارس الديمقراطية الكاملة التي ذكرها قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالية في ديباجته ولم نخطئ، الا بقليل، بمؤسسات مجتمع مدني حقيقة نتاج صيرورة سياسية - اجتماعية- ثقافية طبيعية تقضي لتعزيز الديمقراطية وما نلاحظ أن كل من الديمقراطية

ومؤسسات المجتمع المدني مهددتان في ظل حالة غياب الامن والاستقرار. ونحسب أن لهذا الغياب أثر كبير في كل منهما، ولعل واحدة من نتائج غياب الامن والاستقرار هو سيادة نمط من الثقافات الفرعية المستندة على قواعد اجتماعية فرعية وليست شاملة وكذلك سيادة ثقافة اللاحوار، في الوقت الذي يجب أن يكون الحوار هو الصيغة السائدة والرائدة.

ج- اذا ما تم تخييرنا ما بين غياب مؤسسات المجتمع المدني ووجودها الجنيني هذا او القاصر زمنيا وانجازاتنا فأننا نميل لوجودها. لانه مهما كانت مساوءها فانها افضل من غيابها ونلتزم بقاعدة اساسية مفادها أن مساوئ الديمقراطية افضل بكثير من محاسن الدكتاتورية. فغياب مؤسسات المجتمع المدني يعني اضعاف المسار الديمقراطي وفتح المجال للطروحات الاحادية السلطوية لكي تتشيد الواقع او عودة واستعمال التنظيمات المعبرة عن النزعات القبلية ، الطائفية العرقية والاقليمية.

وغياب المؤسسات يمكن أن يؤدي لاشاعة نمط من السلوكيات تستند الى التشكيك بالأخرين وعدم الاعتراف بهم وزيادة الفجوة ما بين الحاكم والمحكوم وجعل المواطن التابع ابدا ودوما للدولة في كل جوانب حياته. ولعله يتفق معي كثيراً في أن لو أن الاستبداد ما زال حاضراً في العراق لما استطعنا أن نطرح خياراتنا واراءنا بكل حرية ولضمان مستقبل افضل لمؤسسات المجتمع المدني فأنه من الضروري تفعيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال ما يأتي:

أ- انتهاج سبل تربوية وتعليمية وثقافية تشجع على فكرة الاختيار والعمل التطوعي ابتداء من مستوى رياض الاطفال وانتهاء بالجامعات. لابل وحتى المؤسسات الامنية والعسكرية التي ينبغي أن يتمتع منتسبوها بقدر وافر من بمعلومات او ثقافة بسيطة عن مقومات حقوق الانسان والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

ب- التركيز على وطنية الفكرة والوسيلة والغاية. ففكرة تأسيس المجتمع المدني ينبغي الا تبتعد عن خصائص المجتمع العراقي وتركيبته ومحتواه الثقافي، وعدم انقيادها لأطر مفاهيمية مستوردة من الخارج او ممارسات غير معلومة لمواطنينا. اما وطنية الوسيلة فتتمثل في ضرورة الاخلاص والولاء لاساس فكرة المجتمع المدني من كونها مؤسسات طوعية مستقلة غير حزبية هدفها مساعدة المواطن بعيدا عن ايه مصالح جزئية ضيقة او جهوية او فئوية. بينما ستركز وطنية الغاية في انها

ستخاطب كل ابناء الوطن دون أي تميز يذكر لاي سبب كان او غرض مقصود ومنطلقة من حقيقة أن وجود هذه المؤسسات ليست هي مجرد هيئات خيرية او خبرة لتقديم الخدمات ولكنها منظمات ديمقراطية حديثة ومستقلة، يؤدي وجودها الى تقليل الصراعات او ترشيدها ومن ثم المساهمة في تضييق الفجوات الموجودة في المجتمع سواء كان ما بين الفرد والسلطة، او ما بين المركز والاقليم. وهنا نقول كم هو جميل أن نجد احدى المؤسسات رئيسا مسيحيا لها ونائبا مسلما واعضاء من كل الطيف العراقي بدلا من أن تكون محصورة بجماعة.

ج. ابتعاد اجهزة الحكومة الحالية والمستقبلية وكذلك الاجهزة الحزبية عن ممارسة هيمنتها على هذه المؤسسات والسماح لها بالعمل وبكل شفافية حتى لا تكرر تجربة النظام السابق.

د. يجب أن يكون وجود وزارة شؤون المجتمع المدني عاملا مساعدا في تدريب العراقيين على ممارسة النشاط الطوعي والاستقلالي وبدون أن تكون هذه المؤسسات تابعا اداريا لها ومن ثم ينبغي عامل الاستقلالية والطوعية وهنا نرى انه من الايجابي عندما لم تجيز المادة ٢١ من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية للحكومة التدخل في تعاون هذه المؤسسات مع منظمات المجتمع المدني الدولية. ولكن كان لابد من تحديده ببعض القيود ولا يترك على علاته.

وبعد تشكيل وزارة المجتمع المدني فأنه من الضروري أن تقوم الوزارة بتحديد الحدود القابلة للتدخل من عدمها، هذا من طوعية عمل هذه المنظمات ومع ذلك لابأس أن تعتمد الوزارة امورا ادارية تسهيلية اكثر مما هي تعويقية.

ه. التركيز على البعد الاجتماعي وليس السياسي فقط وذلك انطلاقا من ضرورة أن يكون هناك تفاعل ما بين القمة والقاعدة اولا تلبية احتياجات الشرائح الاجتماعية في العراق من مستوياتها العديدة[١٩]. فالسلطة في العالم الثالث ومنها العراق لا تهتم الا بالبعد السياسي لما تعينه السلطة من امتيازات وقوة وتأثير واهمال للابعاد الاخرى.

و. أن يكون الجو السائد هو جو الحوار والاستيعاب وليس الاستبعاد فهذه الاخيرة ستغتال كل من الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني لانها تكون من صميم

الطروحات الاحادية والشمولية.

ز. قبول فكرة المجتمع المدني ومؤسساته على انها حاجة تدخل ضمن الحاجات التي ينبغي حمايتها لانها ستقود لحماية مصالح بشرية فجوهر المجتمع المدني هو الانسان والوطن .

ح. تصحيح العلاقة ما بين الدولة وبين ما هية ودور المجتمع عبر تصحيح العلاقة ما بين النظام السياسي والمجتمع .

وهنا نقول اننا قد نحظى بوجود نظام سياسي ديمقراطي من دون وجود مجتمع ديمقراطي وقد نجد مجتمعا ديمقراطيا ونظام سياسي ديمقراطي معا. الحالة الاولى لازلنا نحن في العراق فيها لابل اننا لم نقترب الا بشكل جزئي من النظام السياسي الديمقراطي اما الحالة الثانية فهي في حالة دول اوربا وامريكا الشمالية واذا ما اردنا حقيقة بناء ديمقراطية في العراق فمن الواجب الا تكون قراراتنا فوقية، لان الفوقية لا تشترط فقط في نظم استبدادية وشمولية ودكتاتورية فقط بل حتى في النظم الديمقراطية وعندها سنجد الاستبداد الديمقراطي. وعلى الحكومة العراقية أن تنطلق من القاعدة بنفس الدرجة التي تنطلق منها من القمة.

ط. أن الاساس في تهيئة سبل المجتمع المدني ومؤسساته لا يتمثل فقط في عقد الندوات والدراسات، رغم أهميتها وضرورتها، ولكن ايضاً في نقل محتويات هذه الندوات وافكارها الى حيز التطبيق كما انه لا يحق لنا أن نتباهى بالعدد الوافر من هذه المؤسسات لنقول أن الافكار قد تحققت حقا ولكن يتمثل في مدى ايمان المواطن والحكومة. بحقيقة أن هذه المؤسسات بامكانها أن تكون واسطة ليس بين الحكومة والمواطن فقط بل ووسيلة اساسية لبناء مجتمع ونظام سياسي ديمقراطي في العراق.

ي. تحديد الغايات والاغراض من مؤسسات المجتمع المدني، ونقصد هنا تحديد الاغراض للعناصر والقوى المجتمعية العراقية المتمثلة بالعشائر والطوائف اولا والقوى السياسية والحزبية والحكومية ثانيا .

فينبغي اولا تعزيز قناعات اصحاب المؤسسات التقليدية من أن انتهاج سبل المجتمع المدني لا يعني ذوبانها وكياناتها وقيمتها بقدر ماهو ابراز سلوك سياسي مدني وليس عشائري او طائفي منطلق. وكذلك تنويرها وتنبيهها من أن مؤسسات المجتمع المدني ليست هي واجهات عشائرية او طائفية بقدر ما هي ادوات سياسية سلمية حوارية تساهم

في بناء مجتمع عراقي جديد خال من الاستبداد والاحتكار، من خلال نقل تصورات حقيقية منطلقة من الاختيار والكفاءة وليس مستندة على الحسب والنسب.

اما ما يخص القوى السياسية والحزبية والحكومية فنحسب أن راية الديمقراطية وحقوق الانسان التي رفعتها الحكومة العراقية بعد سقوط النظام الاستبدادي كفيلة بمنحهم مرجعية سياسية ومنطلق سياسي جديد يقودهم للتصرف وفق سلوكيات وسياقات المجتمع المدني والديمقراطي، وحسبانها حقا من الحقوق الاساسية للمواطن العراقي وليس منحة او مكرمة حتى يكون هذا التصرف قدوة لعموم العراقيين.

وهنا نرى أن اهتمامات المجتمع المدني هي أهتمامات بمسائل غير حكومية ولكنها ستسمى جوهر عمل الحكومة العراقية المؤقتة او المنتخبة ،وان المستقبل هو الجدير بالفصل في مدى تمسك الحكومة العراقية بالخطوات التي بدأتها في قانون ادارة الدولة الانتقالي والتي تنتظرها خطوات اكثر جدية.

ك. هناك بعض المعادلات التي نحسبها مهمة في تحديد الخطوات المستقبلية وهذه المعادلات هي:

- المعادلة ما بين حاجة المجتمع كفكرة وتأطيرها في مؤسسات اذ لابد من وجود المؤسسات كاطار ينقل الافكار الى حيز التطبيق حتى تبتعد عن الاطار الفردي والشخصي.
- المعادلة ما بين حاجة المجتمع العراقي كفكرة والحاجة لعدد من المؤسسات فلا كثرة العدد دليل على الايجابية وليس قلة العدد دليل على السلبية بل الاصل هو في التعبير عن الحاجات بشكل متوازن.
- المعادلة ما بين الطابع الرسمي الحكومي للحاجة والطابع الجماهيري للحاجة. حتى يتحقق الفلاح لبناء الديمقراطية في العراق لابد من وجود تفاعل ما بين القمة (السلطة) والقاعدة (الجماهير) ولابأس أن يكون هناك تفوق لواحدة على الثانية ولكن يجب أن يظل محكوما بالسعي لاشاعة الديمقراطية.
- المعادلة ما بين الحاجة النخبوية من الجماهير والحاجة العامة من الجماهير لان الغايات قد تتعدد من وراء انشاء مؤسسات المجتمع المدني فلا ضرر في قيادة النخبة للتعبير عن المطالب بشرط أن تكون مشدودة للحاجات العامة.
- المعادلة ما بين كون مؤسسات المجتمع المدي هي نتاج الديمقراطية ام أن انها هي التي تقود للديمقراطية.

- -المعادلة مل بين الجهد الخارجي الذي يحث على تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والجهد الداخلي. حتى لا تضيع الجهود الخارجية هباء ويصاب بالاحباط اصحاب الجهد الداخلي.
- المعادلة ما بين الحيادية في الجهد الخارجي (الامم المتحدة او مؤسساتها ووكالاتها) والحيادية في الجهد الداخلي. فالحيادية ينبغي الا تؤطرها النفعية من الجهد الداخلي وكذلك الحال فأن الحيادية في الجهد الداخلي يشترط الا تكون مطية للاستغلالية في الجهد الخارجي.

الخاتمة

- أن هناك فرصة تاريخية متاحة لبناء نظام سياسي ديمقراطي عراقي يمهد لمستقبل جديد لا وجود فيه لانماط الاستبداد التي عاشها العراق لنصف قرن تقريبا.
- وهذه الديمقراطية ينبغي الا تكون قرارا فوقيا والا ستتسم بالاستبداد. والاستبداد الديمقراطي لا يقل خطورة عن الاستبداد الدكتاتوري او الشمولي.
- أن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة وطيدة وحيوية بالديمقراطية وتأسيس النظام السياسي الديمقراطي. واذا كانت الديمقراطية هي البيئة الصالحة لنمو هذه المؤسسات ، فأن المؤسسات هي الوسيلة الناجحة، الى جانب وسائل أخرى، لتأسيس الديمقراطية.
- أن وجود هذه المؤسسات سيسهم في تعزيز الحوار الوطني وتمتين الوحدة الوطنية لكونها وسائط وقنوات للتعبير عن المطالب الشعبية اولا وثانيا اشاعتها لثقافة سياسية مدنية وليس تقليدية.
- أن مستقبل هذه المؤسسات يعتمد على كثير من الجهود ، وهذه الجهود بعضها يتعلق بالمواطن وماهية توجهاته نحو هذه المؤسسات وبعضها الاخر يتعلق بالسلطة والدولة التي ينبغي أن تعمل على تعزيز فكرة الطوعية والاستقلالية وعدم جعل هذه المؤسسات ملحقا من ملحقاتها واذا ما كان هناك بد للتدخل فينبغي أن يكون التدخل تنظيميا وليس تقييديا.
- علينا أن ننتظر قليلا حتى نتلمس أثار وجود هذه المؤسسات وخاصة بعد انطلاقتها غير المنظمة والعشوائية.

وان مزيدا من الوقت المصحوب بتحديد مسارات السلوك السياسي الديمقراطي المرتكز على دعامتي المساواة والمدنية من شأنه تهذيب هذه الانطلاقة وتقويمها لتكون مرجعا

صالحا يستطيع أن يستند اليها المواطن العراقي لايصال صوته وكذلك تطمأن السلطة والدولة اليها كونها القناة التي تعزز من تماسك المجتمع وزيادة قوة النظام السياسي والصالح العام وليس خطرا عليها.

الهوامش والمصادر

١) حسنين توفيق أبراهيم ،بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، في مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٦٩٤.

٢) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص١٠٣.

٣) ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١١، بيروت،١٩٩٧، ص ٢٨٢ .

٤) عزمي بشارة، مدخل الى معالجة الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، حول الخيار الديمقراطي، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص ٩٣ .

٥) حيدر أبراهيم، تعزيز الاندماج الاجتماعي، في منظمة العمل الدولية، اجتماع الخبراء التحضيري حول الاعلان العربي للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٥، ص ٣٦.

٦) هشام شرابي ، النظام الابوي والتبعية ومستقبل المجتمع المدني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العقد العربي القادم المستقبلات البديلة، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٨٤.

٧) عبد الاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية، في مركز دراسات الوحدة العربية، النزاعات الاهلية العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٠.

٨) حيدر أبراهيم، المصدر السابق ذكره ، ص ٤٢٣.

٩) المصدر السابق نفسه، ص ٣٥٩ .

١٠) القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥.

١١) الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ .

١٢) الدستور المؤقت ٢٩/٤/١٩٦٤ .

١٣) الدستور المؤقت ٢١ /٩/ ١٩٦٨ .

١٤) الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ .

١٥) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، مطبوعات جريدة النهضة ،٢٠٠٤ .

١٦) المصدر السابق نفسه .

١٧) جريدة التآخي، العدد ٤٣٠٠، ٢٠٠٤/٨/٢.

١٨) د. علي الدين هلال، النظم السياسية العربية. قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٠.

١٩) فالح عبد الجبار، الدولة: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦٨ .

٢٠) حسين درويش العادلي، المجتمع المدني ضرورة حضارية لامة نوعية، مجلة الاسلام والديمقراطية، دار المستقبل بغداد، العدد الرابع، ٢٠٠٣، ص ٥٣ .